تـــــعريف الحـــــكم الرشيـــد

- التعريف اللغوي:

كلمة الحكم GOVERNANCE مصطلح قديم قدم الإنسانية يشير إلى مجموع العمليات المرتبطة باتخاذ القرار ووضعه موضع التنفيذ، كما يعني الحكم مفهوما يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارة شؤون المجتمع، والحكم كمفهوم أوسع من الحكومة لأنه يتجاوز المؤسسات الرسمية للدولة من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وإدارة عامة، وعمل كل المؤسسات إلى المؤسسات غير رسمية متمثلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص. (شتيوي، 2023، ص 30)

2- التعريف الاصطلاحي:

رغم أن مفهوم الحكم الرشيد تشترك فيه العديد من الحقول والتخصصات العلمية، إلا أنه لا يوجد تعريف موحد جامع مانع له، حيث يختلف باختلاف التوجهات الفكرية، ومن أبرز تعريفات الحكم الرشيد نوجزها كالآتي:

أ- تعريف المنظمات والهيئات للحكم الرشيد:

- ✓ **تعريف البنك الدولي:** يعرفه على أنه " العمليات والمؤسسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة والرقابة وإدارة الموارد من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويتضمن ذلك:

- العملية التي يتم من خلال اختيار الحكومة ومتابعة أعمالها ومساءلتها.
- قدرة الحكومة على إدارة الموارد بكفاءة ووضع وتنفيذ السياسات الملائمة.
- والاقرار بقيمة المواطنين والمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والسياسية بينهم".(لخضر، غالم، 2015، ص 154)

- ✓ **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:** عرف الحكم الراشد على أنه " ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات

التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم". (ذيب، دت، 196)

- ✓ **تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية عام 2002:** عرف الحكم الراشد بأنه " الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويسعى إلى تمثل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه تتمثل في ضمان مصالح جميع أفراد الشعب". (بشارة موسى، 2022، ص 146)
- ✓ **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:** عرفت الحكم الراشد على أنه "قدرة السلطة على توفير الإطار القانوني المناسب لتمكين الشركاء الاقتصاديين الفاعلين من إدارة مشاريعهم واستثماراتهم بشكل فعال يسهل معه الوصول إلى معدلات النمو الاقتصادية والاجتماعية المرجوة". (ذيب، دت، 196)

ب- تعريف الحكم الراشد عند الباحثين والمختصين:

يعرف " **جان كوومان" (Jan Kooiman)** الحكم الراشد بوصفه أنه " عقد اجتماعي جديد يقوم على شراكة ثلاثية بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بهدف تعبئة أفضل لقدرات المجتمع وإدارة أكثر رشادة لشؤون الحكم". (شتيوي، 2023، ص 31)

يستشف من تعريف "**جان كوومان**" أن للحكم الرشيد ثلاثة أطراف أساسية تتمثل في الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

ويشير "**ألفرا**" إلى مصطلح الحكم الرشيد بأنه يشكل توجها استراتيجيا لترشيد الأسس والمبادئ والممارسات التنظيمية والإدارية لتنمية الاستفادة من القدرات والموارد وفق قواعد ومعايير يتم الاتفاق عليها".(الكرشمي، 2024، ص 67)

يتضح من خلال هذا التعريف أن الحكم الرشيد يقوم على بناء استراتيجية هادفة لترشيد الأسس والمبادئ في مختلف المجالات بهدف الاستفادة منها.

وعرف " **François Xarier Merrien**" الحكم الراشد بأنه " يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال بحيث الأعوان من كل طبيعة كانت وكذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض وتجعل

مواردها وبصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها تخلق تحالفا جديد للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات". (بوجردة، 2017، ص 259)

ج- تعريف الحكم الراشد في التشريع الجزائري:

يعرف المشرع الجزائري الحكم الراشد في القانون رقم 06/06 الصادر سنة 2006، والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة في المادة 2 في الفصل المتعلق بالمبادئ العامة للسياسة المدنية " على أنه المنهج أو الآلية التي بموجبها تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن، وتعمل لتحقيق المصلحة العامة في إطار الشفافية".(طكوش، فاضل، 2018، ص 10)

وعليه إنطلاقا من التعريفات السابقة يتضح أن الحكم الرشيد يرتكز على عدة محددات أهمها:(معزب، 2020، ص 16)

- **محدد قانوني:** ويتمثل في سيادة قواعد قانونية تتوجب التساوي والتمتع بحماية القانون، ويعبر عن ذلك بوجود سلطة شرعية مركزية قوامها العدالة قادرة على ضبط السلطات المحلية والتقليدية.

- **محدد اقتصادي:** ويعمل في السعي لتحقيق العدالة بإشباع الحاجات المادية للمواطنين، من خلال كفاءة في الانتاج وعدالة في التوزيع.

- **محدد إداري:** ويتميز في القدرة على أداء الأدوار والوظائف بطريقة رشيدة وبكفاءة عالية في شتى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- **محدد سياسي:** ويشير إلى وجود مجتمع سياسي ذو ثقافة سياسية لتحمل المسئوليات التي يتبعها النظام السياسي الديمقراطي، وشرعية هذا النظام لا تقوم على مرتكزات تقليدية وإنما على مرتكزات حديثة في المقام الأول من قبل احترام الدستور والقانون ومبدأ تداول السلطة ومبدأ تكافئ الفرص والأداء السياسي داخليا وخارجيا.

شكل رقم (01): يوضح محددات الحكم الراشد

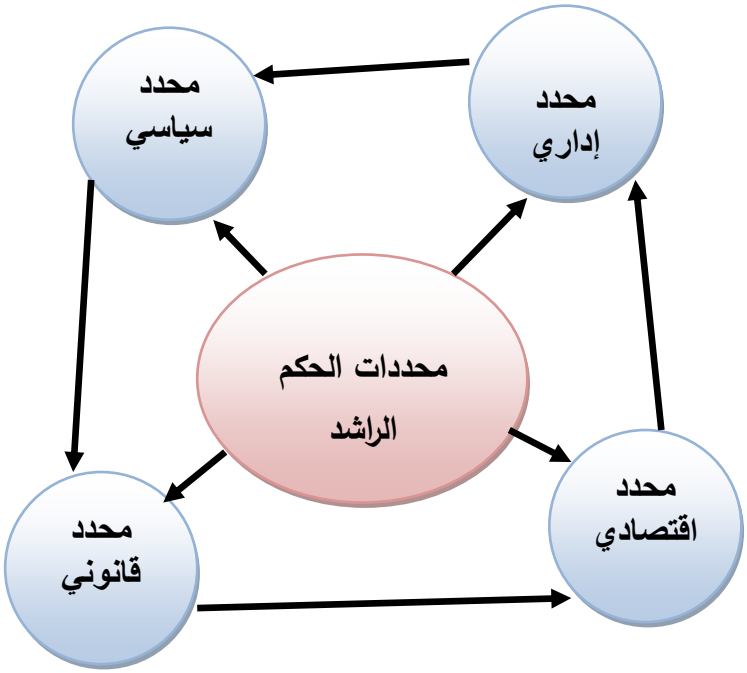

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من خلال هذا الشكل أن محددات الحكم الراشد تعمل في شكل أنساق فرعية متكاملة بهدف تحقيق وإحلال الحكم الراشد على مستوى النسق الكلي للمجتمع.

قائمة المراجع المعتمدة في المحاضرة:

الكتب:

- عادل جار الله معزب، (2020)، **الحكم الراشد والتنمية البشرية في البلاد العربية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا.

- علي شتيوي،(2023)، **الحكم الراشد من منظور مؤسسات بريتون وودز**، دار فكرة كوم للنشر والتوزيع، الجزائر.

المجلات والدوريات العلمية:

- أحمد بشارة موسى، (2022)، محاور في العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية البشرية المستدامة، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 36، العدد 4.

- بوجردة الياسين، (2017)، واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي، **المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية**، العددين 2-3.

- حامد ضيف الله محمد الكرشمي، (2024)، أثر تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية في المنظمات الدولية العاملة في اليمن"، **مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية**، المجلد2، العدد2.

- طكوش صبرينة، فاضل صباح، (2018)، واقع الحكم الراشد في الجزائر، **REVUE DES SCIENCES COMMERCIALES** ,VOL 17,N1 .

- عزي لخضر، جلطي غالم، (2015)، الحوكمة الالكترونية أداة لتحقيق مقومات الحكم الراشد، **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية**، المجلد 4، العدد 1.

- منصف ذيب، (دت)، أي دور للأحزاب السياسية في تعزيز مفهوم الحكم الراشد في الدولة، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 15.